



غرفة تجارة وصناعة محافظة بيت لحم
Bethlehem Chamber of Commerce & Industry

دراسة بعنوان

"قياس مدى تأثير قطاع المشاريع النسوية

في محافظة بيت لحم نتيجة العدوان على قطاع غزة"

حزيران 2024

قائمة المحتويات

1	ملخص الدراسة
3	القسم الأول: الإطار العام والمنهجي للدراسة
3	1.1 المقدمة
4	1.2 مشكلة الدراسة:
4	1.3 أهمية الدراسة:
4	1.4 أهداف الدراسة
5	1.5 حدود الدراسة
6	1.6 التعريفات الإجرائية (مصطلحات الدراسة):
6	1.7 منهجية الدراسة:
7	1.8 مجتمع الدراسة:
7	1.9 عينة الدراسة:
7	1.10 أدوات الدراسة
8	1.11 محددات الدراسة:
8	1.12 صدق الأداة:
8	1.13 المعالجة الإحصائية
9	القسم الثاني: نتائج الدراسة
9	2.1 تمهيد
9	الجزء الأول: معلومات عامة "متغيرات ديموغرافية"
9	أولاً: توزيع أفراد العينة حسب العمر
9	ثانياً: توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي
10	ثالثاً: توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية
10	رابعاً: توزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد الأسرة
11	خامساً: توزيع أفراد العينة حسب إعالة الأسرة
11	الجزء الثاني: معلومات عامة عن المشروع
11	أولاً: رأس مال المشروع
12	ثانياً: القطاع الذي يعمل فيه المشروع

- 12..... ثالثاً: عمر المشروع
- 12..... رابعاً: موقع المنشأة
- 13..... سادساً: تسجيل المشروع في الجهات الرسمية
- 13..... سابعاً: طريقة بيع المنتجات
- 14..... ثامناً: مكان تصريف أو بيع المنتجات
- 14..... تاسعاً: أسباب إنشاء المشاريع
- 15..... عاشراً: عدد العاملين والعاملات في المشروع بما فيهم صاحبة المشروع قبل الأزمة وخلالها
- 15..... الجزء الثالث: تأثير العدوان على المشروع
- 15..... أولاً: تأثير العدوان على انخفاض معدل المبيعات لدى صاحبات المشاريع
- 16..... ثانياً: التحديات التي يواجهها المشروع خلال الأزمة
- 18..... الجزء الرابع: مبادرات خاصة بالمشروع
- 18..... أولاً: الوسائل المستخدمة للتغلب على الظروف الحالية في الأزمة
- 19..... ثانياً: رغبة أفراد العينة في تطوير المشاريع
- 20..... التوصيات

ملخص الدراسة

أُجريت هذه الدراسة في الفترة الزمنية الواقعة ما بين شهري نيسان وحزيران من العام 2024، وذلك بهدف التعرف على مدى تأثير قطاع المشاريع النسوية في محافظة بيت لحم نتيجة العدوان على قطاع غزة.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، فقد تمّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي الكمي لملائمته لهذا الغرض، إذ تمّ تصميم نموذج الاستبيان وهي الأداة الرئيسية المستخدمة في جمع المعلومات، حيث تمّ تعميمه إلكترونياً على 120 امرأة من صاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة بيت لحم من المنتسبات وغير المنتسبات لعضوية الهيئة العامة في الغرفة التجارية الصناعية لمحافظة بيت لحم، أُسترجع منها خمس وسبعون (75) استبانة صالحة للتحليل الإحصائيّ والتي تمثل عينة الدراسة أي ما يشكل نسبة 37.5% من مجتمع الدراسة البالغ 200 امرأة تقريباً من صاحبات المشاريع في المحافظة استناداً إلى الدراسات السابقة في هذا المجال، حيث جرى تحليلها باستخدام برنامج الرّزم الإحصائيّ للعلوم الاجتماعيّة SPSS الإصدار الخامس والعشرين Ver.25 وقد تمّ تطبيق الأسلوب الوصفي المتضمن في التكرارات والنسب المئوية Frequencies & Percent بهدف تحديد مؤشرات القياس المعتمدة في الدراسة وتحليل خصائص وحدة المعاينة.

واستناداً لنتائج الدراسة فإن غالبية أفراد العينة هم من الفئة العمرية التي تتراوح ما بين 41-50 سنة إذ بلغت نسبة هؤلاء 40% من إجمالي حجم العينة، كما تبين لنا أن الفئة الأكبر هنّ من الحاصلات على درجة الدبلوم حيث شكلت ما نسبته 33.3%، ومعظمهن من المتزوجات، كما أن النسبة الأكبر من أفراد العينة يتراوح عدد أفراد أسرتهما ما بين 4-6 أفراد بنسبة 41.3%، كما أظهرت النتائج أيضاً أن ما نسبته 85.3% من أفراد العينة هنّ من المشاركات في إعالة الأسرة.

وقد أشارت النتائج أيضاً أن غالبية صاحبات المشاريع من العاملات في قطاع الحرف اليدوية بنسبة 22.7% يليها قطاع الإنتاج الغذائي الذي شكّل نسبة 20%، وأن غالبية المشاريع تقع في مدينة بيت لحم حيث بلغت نسبتهم 37.3%، إضافة إلى أن 66.7% منها غير مسجلة لدى أي جهة من الجهات الرسمية وأن 41.3% من المنتوجات تباع من خلال مواقع التواصل الاجتماعي لدى سكان محافظة بيت لحم فقط بنسبة 77.3%.

وقد بينت نتائج التحليل أيضاً أن أهم الأسباب التي تقف وراء إنشاء هذه المشاريع حسب ما أشار إليه 42.7% من أفراد العينة أنه عملاً حراً يناسب المسؤوليات العائلية أكثر، وأن النسبة الأعلى في انخفاض المبيعات الشهرية كان لدى فئة (50-79%) حيث بلغت 41.3%، وأخيراً أشارت نتائج الدراسة أيضاً إلى أن المشاريع تواجه العديد من التحديات كان أهمها تراجع المبيعات حيث شكلت ما نسبته 52%.

وقد خلصت الدراسة إلى العديد من التوصيات كان أبرزها توجيه وحث جهود مؤسسات المجتمع المدني والأطراف ذات العلاقة بالعمل على تشجيع وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني وتوفير التسهيلات والإجراءات اللازمة للحصول على التمويل والقروض الميسرة لصاحبات المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

ومن بين التوصيات الأخرى حث وتوجيه جهود المؤسسات ذات العلاقة بأهمية توفير قاعدة بيانات واحصائيات حديثة بعدد المشاريع النسوية على اختلاف أحجامها، بالإضافة إلى أهمية توفير وإعداد دراسات وأبحاث باحتياجات الأسواق ومواصفات المنتجات وتفضيلات المستهلكين وإجراء الدراسات التي تتعلق بقطاع المشاريع النسوية في محافظة بيت لحم.

القسم الأول: الإطار العام والمنهجي للدراسة

يتناول هذا القسم وصفاً تفصيلياً للإجراءات التي اتبعت في إعداد هذه الدراسة، حيث يعرض مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها وحدودها، كما يصف مجتمع الدراسة وعينتها والطريقة التي اختيرت بها، وأدوات الدراسة وطرق إعدادها، وإجراءات الصدق والمعالجة الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات والوصول إلى النتائج.

1.1 المقدمة

تعتبر غرفة تجارة وصناعة محافظة بيت لحم مؤسسة مستقلة غير هادفة للربح، وهي تمثل ومسؤولة عن القطاع الخاص في المحافظة، وتقوم بتقديم خدمات ذات نفع عام لجميع أعضائها ورعاية مصالحهم التجارية والصناعية والمشاركة في رسم سياسات قطاعي التجارة والصناعة، كما تبذل الغرفة كافة الجهود لمساعدة أعضاء الهيئة العامة المنتسبين إلى عضويتها وتشجيعهم على النمو والتوسع والحفاظ عليهم واستقطاب أعضاء جدد من خلال التأكيد على جودة الخدمات المقدمة. وسعيًا وإيماناً من الغرفة التجارية الصناعية وانسجاماً مع رؤية مجلس إدارتها بأهمية تمكين المرأة في القطاع الخاص وزيادة مشاركتها في قطاعات الأعمال المختلفة وفي التنمية الاقتصادية، قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة سيدات الأعمال في العام 2007 وهي إحدى اللجان المنبثقة عن المجلس التي تسعى إلى بناء قدرات السيدات من خلال التدريبات وورشات العمل واللقاءات التوعوية وتمثيل السيدات وصاحبات الأعمال في الغرفة وتقديم الدعم لهنّ لتطوير أعمالهنّ حيث تعمل اللجنة على تحقيق هذه الأهداف من خلال تقديم الخدمات الاستشارية والتدريبية.

لقد جاءت هذه الدراسة في إطار التغذية الراجعة ضمن سياسة الغرفة وانسجاماً مع رؤية مجلس إدارتها في التواصل مع أعضاء الهيئة العامة في مختلف القطاعات بشكل عام، ومنذ بداية العدوان على قطاع غزة بشكل خاص في السابع من أكتوبر 2023، باشرت الغرفة التجارية بإعداد دراسات وتقارير لمختلف القطاعات الاقتصادية للتعرف على مدى تأثير هذه القطاعات نتيجة العدوان على قطاع غزة. وانطلاقاً من أهمية قطاع المشاريع النسوية في توفير فرص العمل وزيادة مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل وتعزيز الاقتصاد المحلي، تمّ إعداد هذه الدراسة من أجل التعرف على مدى تأثير هذا القطاع في محافظة بيت لحم في ظل استمرار الأزمة العدوانية على قطاع غزة لرصد عدد من المؤشرات الاقتصادية.

1.2 مشكلة الدراسة:

يعتبر قطاع المشاريع النسوية أحد أهم المنافذ التي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني الفلسطيني لما له من دور مهم في تمكين النساء وادماجهنّ في عملية التنمية والانخراط في سوق العمل وتوفير فرص عمل لهنّ والحد من البطالة، فضلاً عن دوره في زيادة المهارات الفنية للعاملات فيها، ويمكن القول أن مشكلة الدراسة تتلخص في الإجابة على التساؤل الرئيسي وهو: ما مدى تأثير قطاع المشاريع النسوية في محافظة بيت لحم نتيجة العدوان على قطاع غزة؟

وبناءً عليه ارتأت إدارة الغرفة التجارية الصناعية إجراء هذه الدراسة لتسليط الضوء على العقبات والتحديات التي تواجه هذا القطاع باعتبارها أحد أهم المؤسسات التي تعمل على تنظيم القطاع الخاص في محافظة بيت لحم نظراً لأهميتها ومساهمتها في التّموّ الاقتصاديّ، ولذلك فإنّ دورها ودور مجلسها يضطلعان بمسؤوليّة كبيرة ومهمّة على كافة الأصعدة بشكل عام والصعيد الاقتصادي بشكل خاص.

1.3 أهمية الدراسة:

يحتل قطاع المشاريع النسوية مكانة خاصة لما له من أهمية كبيرة في تعزيز عجلة الاقتصاد الفلسطيني في محافظات الوطن بشكل عام ومحافظة بيت لحم بشكل خاص باعتبارها مدينة سياحية ولها دور كبير في تنمية اقتصاد المحافظة ودفعها للنهوض اقتصادياً من خلال الاهتمام بهذه المشاريع والعمل على تنميتها، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي تتمثل في التعرف على مدى تأثير هذا القطاع في المحافظة نتيجة العدوان على قطاع غزة وأهم التحديات والمعوقات التي تواجه هذه المشاريع.

1.4 أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

الجانب النظري:

تهدف هذه الدراسة من الناحية النظرية على نحو رئيسي إلى التعرف على مدى تأثير قطاع المشاريع النسوية في محافظة بيت لحم نتيجة العدوان على قطاع غزة، والتعرف على أهم التحديات والمعوقات التي تواجه هذا القطاع في ظل استمرار العدوان وتراجع الوضع الاقتصادي.

الجانب العملي:

تتمثل أهداف هذه الدراسة من الناحية العملية فيما يلي:

1. إبراز دور وأهمية غرفة تجارة وصناعة محافظة بيت لحم في تمثيل القطاع الخاص ومساهمتها في النمو الاقتصادي.
2. تعزيز ثقة وولاء أعضاء الهيئة العامة والأطراف المعنية كافة بالدور الذي تقوم به الغرفة التجارية الصناعية بشكل عام، وتمكين ودعم صاحبات المشاريع ومساعدتهن في اكتساب مهارات وخبرات جديدة بشكل خاص.
3. الاسهام في تقديم توصيات من شأنها أن تساعد في النهوض بهذا القطاع وتعزيز زيادة مشاركة المرأة الفلسطينية وانخراطها في سوق العمل بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.
4. الحفاظ على صاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة المنتسبات لعضوية الهيئة العامة والمستفيدات من الخدمات التي تقدمها لجنة صاحبات الأعمال في الغرفة التجارية الصناعية واستقطاب عضوات جدد.

الجانب البحثي:

تكمن أهداف هذه الدراسة هنا في إجراء المزيد من الدراسات واستطلاعات الرأي التي تقوم بها الغرفة التجارية الصناعية في كافة القطاعات الاقتصادية وحث الآخرين على إجراء المزيد من الدراسات التي تتعلق بقطاع المشاريع النسوية نظراً لمساهمتها في تعزيز دورة المرأة ومساهمتها في سوق العمل الفلسطيني إضافة إلى رفع مستوى المعيشة وتوفير فرص عمل وتقليل معدلات البطالة.

1.5 حدود الدراسة

أولاً: الحدود البشرية: تقتصر هذه الدراسة على النساء صاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة بيت لحم.

ثانياً: الحدود الزمانية: أجريت هذه الدراسة في الفترة الزمنية الواقعة ما بين شهري نيسان وحزيران من العام 2024.

ثالثاً: الحدود المكانية: تقتصر هذه الدراسة على صاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة بيت لحم.

رابعاً: الحدود الموضوعية: تتناول هذه الدراسة قياس مدى تأثير قطاع المشاريع النسوية في محافظة بيت لحم نتيجة العدوان على قطاع غزة.

1.6 التّعريفات الإجرائية (مصطلحات الدّراسة):

صاحبات الأعمال والحرفيات: النساء اللواتي تتوفر فيهن خصائص شخصية محددة وتتوفر لهن البيئة والفرصة المناسبة للقيام بمشروع واللواتي لديهن مثابرة للعمل على إنجاح المشروع ومواجهة التحديات والمعوقات التي تواجه المشروع (وزارة شؤون المرأة، 2017).

المشاريع الصغيرة: هي المشاريع المُسجلة في الغرفة التجارية الصناعية لمحافظة بيت لحم بالدرجة الرابعة برأس مال اقل من 5000 دينار أردني.

المشاريع المتوسطة: هي المشاريع المُسجلة في الغرفة التجارية الصناعية لمحافظة بيت لحم بالدرجة الثالثة برأس مال اقل من 10000 دينار أردني.

أعضاء الهيئة العامة: كل شخص يمارس نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو خدماتياً أو زراعياً، وله مركز رئيس أو فرع أو وكالة في منطقة اختصاص الغرفة التجارية في محافظة بيت لحم وقام بالانتساب للغرفة وتسديد الرسوم والاشتراكات السنوية وفقاً لما يحدده نظام الغرف لعام 2013 ويرغب بالاستفادة من خدمات الغرفة التجارية بما يحقق أعلى قيمة مادية أو معنوية.

1.7 منهجية الدّراسة:

تهدف الدّراسة إلى قياس مدى تأثير قطاع المشاريع النسوية في محافظة بيت لحم نتيجة العدوان على قطاع غزة من وجهة نظر 75 امرأة من اللواتي يملكن مشاريع صغيرة ومتوسطة خاصة بهنّ في محافظة بيت لحم. وبناءً عليه، تسعى هذه الدّراسة إلى تحقيق هذا الهدف باستخدام المنهج الوصفيّ التحليلي، إذ جرى جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها من خلال تصميم استبيان تمّ توزيعه عليهن إلكترونياً بالإضافة إلى الاتصال هاتفياً معهنّ من أجل طرح أسئلة تتعلق بالتعرف على مدى تأثير قطاع المشاريع النسوية نتيجة العدوان على قطاع غزة، حيث تمّ استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعيّة (SPSS) لتحليل البيانات التي تمّ جمعها، والشكل المبين أدناه يبين خطوات إعداد هذه الدراسة.



1.8 مجتمع الدراسة:

شمل مجتمع الدراسة 200 امرأة من الرياديات وصاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة بيت لحم.

1.9 عينة الدراسة:

شملت عينة الدراسة وهي عينة قصدية على 75 امرأة في محافظة بيت لحم أي ما يشكل نسبة 37.5% من مجتمع الدراسة.

1.10 أدوات الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على تصميم استبيان للتعرف على مدى تأثر قطاع المشاريع السنوية في محافظة بيت لحم نتيجة العدوان على قطاع غزة، حيث تضمن هذا الاستبيان أربع أجزاء:

الجزء الأول: تضمن معلومات عامة (المتغيرات الديموغرافية).

الجزء الثاني: تضمن معلومات عامة عن المشروع حيث تكوّن من 10 فقرات.

الجزء الثالث: تضمن فقرتين حول تأثير العدوان على قطاع المشاريع النسوية.

الجزء الرابع: تضمن فقرتين حول المبادرات الخاصة التي اتخذتها النساء لمشاريعهن كما تضمن فقرة ثالثة تتعلق بتوصيات أفراد العينة لغرفة تجارة وصناعة محافظة بيت لحم.

1.11 محددات الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على إجابات المبحوثات من أفراد العينة وهنّ النساء صاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة بيت لحم، وبالتالي فإنّ الدراسة اعتمدت على إجابات هؤلاء النساء على أسئلة الاستبيان الذي أُعدّ لهذا الغرض ومن المتوقع أن تكون هناك محددات لهذه الدراسة، منها:

1. عدم توفر معلومات دقيقة واحصائيات حديثة بخصوص عدد المشاريع النسوية الصغيرة والمتوسطة في محافظة بيت لحم.
2. عدد قليل من أفراد العينة أجابوا على أسئلة الاستبيان الكترونياً حيث بلغ عددهنّ 40 امرأة أي ما يشكل نسبة 53.3% في حين أن 46.7% قد تمّ الاتصال بهنّ هاتفياً مما استغرق وقتاً طويلاً في الإجابة على أسئلة الاستبيان.

1.12 صدق الأداة:

صدق الأداة يعني أن تقوم هذه الأداة "الاستبيان" بقياس ما وضعت لأجله، وللتأكد من صدقها تمّ عرضها على المدير العام ومديرة دائرة الدراسات في الغرفة التجارية الصناعية بعد تصميمها بصورتها الأولية وذلك لإبداء الملاحظات عليها للارتقاء بمستوى مصداقيتها وضمان تحقيقها للهدف الذي صُممت من أجله.

1.13 المعالجة الإحصائية

بعد الانتهاء من جمع البيانات، تمّ مراجعتها والتأكد من مطابقتها للتحليل، إذ شمل الاستبيان على مجموعة من الأسئلة التي تضمنت الاختيار من متعدد وأسئلة تضمنت الإجابة بنعم أو لا، كما تضمن الاستبيان أيضاً مقاييس الآراء على سلم ليكرت الخماسي التي تمّ ترميزها (إعطائها أرقاماً معيّنة)، حيث أخذت الإجابة (مرتفع جداً) 5 درجات، الإجابة (مرتفع) 4 درجات، الإجابة (متوسط) 3 درجات، الإجابة (منخفض) درجتين والإجابة (لا يوجد) درجة واحدة.

القسم الثاني: نتائج الدراسة

2.1 تمهيد

يتناول هذا القسم عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال إجابة أفراد العينة عن الفقرات التي تضمنتها أداة الدراسة (الاستبيان) التي تتعلق بالتعرّف على مدى تأثر قطاع المشاريع النسوية في محافظة بيت لحم نتيجة العدوان على قطاع غزة.

الجزء الأول: معلومات عامة "متغيرات ديموغرافية"

أولاً: توزيع أفراد العينة حسب العمر

أظهرت نتائج الدراسة أن الفئة العمرية التي هي (أقل من 30 سنة) بلغت نسبتها 9.3% في حين بلغت نسبة الفئة العمرية التي تتراوح ما بين (30-40 سنة) 32%، أما الفئة العمرية التي تتراوح ما بين (41-50 سنة) فقد شكلت ما نسبته 40% من إجمالي حجم العينة، وأخير شكلت نسبة الفئة التي هي (أكثر من 50 سنة) 18.7%.



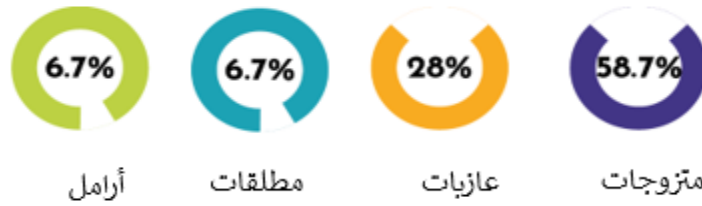
ثانياً: توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

أظهرت النتائج أن الفئة الأكبر من أفراد العينة هنّ الحاصلات على درجة الدبلوم حيث شكلت ما نسبته 33.3%، يليها الفئة الحاصلة على درجة البكالوريوس إذ بلغت نسبتها 32%، ثم الحاصلات على ثانوية عامة حيث شكلت نسبة هؤلاء 21.3%، ثم الحاصلات على المرحلة الأساسية حيث بلغت نسبتهم 8%، وأخيراً بلغت نسبة الفئة الحاصلة على الدراسات العليا 5.3%.



ثالثاً: توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

أظهرت نتائج تحليل الدراسة أن النسبة الأعلى من أفراد العينة هُنَّ من المتزوجات حيث بلغت 58.7%، يليها نسبة النساء العازبات والتي شكلت 28% في حين بلغت نسبة النساء المطلقات والأرامل 6.7% لكل منهما.



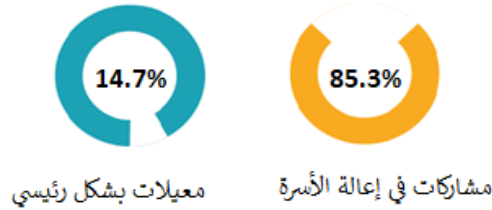
رابعاً: توزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد الأسرة

يتضح لنا أن الفئة التي يتراوح عدد أفراد أسرتها ما بين (1-3) شكلت ما نسبته 37.3%، في حين أن الفئة التي يتراوح عدد أفراد أسرتها ما بين (4-6) شكلت ما نسبته 41.3%، أما الفئة التي يبلغ عدد أفراد أسرتها من (7-9) فقد بلغت نسبتها 17.3% وأخيراً بلغت نسبة الفئة التي فيها أكثر من 10 أفراد 4%.



خامساً: توزيع أفراد العينة حسب إعالة الأسرة

أظهرت نتائج تحليل الدراسة أن ما نسبته 85.3% من أفراد العينة همّ من المشاركات في إعالة الأسرة، في حين أن ما نسبته 14.7% من المعيلات بشكل رئيسي.



الجزء الثاني: معلومات عامة عن المشروع

أولاً: رأس مال المشروع

وفيما يتعلق برأس مال المشروع يتضح لنا أن فئة (أقل من 5000 دينار) قد شكلت ما نسبته 48% يليها فئة (من 5000 دينار - أقل من 10000 دينار) حيث بلغت نسبتها 44% ثم فئة (من 25000 دينار - أقل من 70000 دينار) شكلت نسبة 8%.



ثانياً: القطاع الذي يعمل فيه المشروع

أظهرت نتائج الدراسة أن قطاع الحرف اليدوية قد شكل ما نسبته 22.7% يليها قطاع الإنتاج الغذائي الذي بلغت نسبته 20% ثم قطاع الإنتاج النباتي والحيواني 14.7% فيما شكل قطاع المنسوجات والتطريز ما نسبته 12%، أما قطاع الاكسسوارات فقد شكل نسبة 9.3%، وقد شكل قطاع الألبسة الجاهزة ما نسبته 8% وقد بلغت نسبة أفراد العينة في القطاع الصحي والمنظفات 1.3% وأخيراً شكلت نسبة العاملين من أفراد العينة في قطاعات أخرى 12%.

ثالثاً: عمر المشروع

فيما يتعلق بمتغير عمر المشروع يتضح لنا أن الفئة التي تمثل (أقل من سنتين) قد شكلت نسبتها 25.3%، في حين أن الفئة التي تتراوح ما بين (3-6 سنوات) حيث شكلت ما نسبته 45.3% أما فئة (7-10 سنوات) فقد بلغت نسبتها 16%، وأخيراً بلغت نسبة الفئة التي هي (أكثر من 10 سنوات) 13.3%.



رابعاً: موقع المنشأة

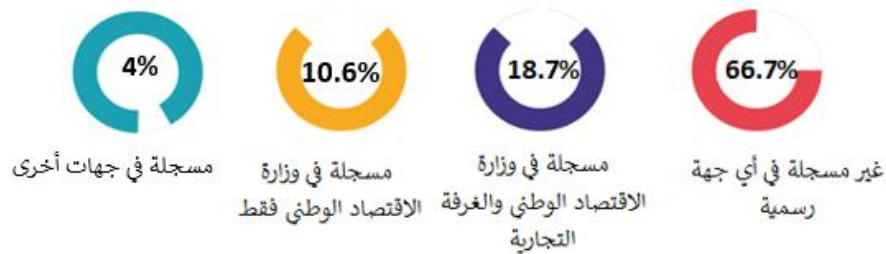
النسبة %	التكرار	البند
37.3	28	بيت لحم
13.3	10	بيت ساحور
10.7	8	بيت جالا
6.7	5	مخيم الدهيشة
4	3	مخيم عايدة
4	3	العبيدية
4	3	بيت فجار
2.7	2	مخيم العزة
2.7	2	الدوحة

2.7	2	المعصرة
2.7	2	الخضر
2.7	2	تقوع
1.3	1	حوسان
1.3	1	الولجة
1.3	1	هندازة
1.3	1	ام سلمونة
1.3	1	دار صلاح
100	75	المجموع

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن غالبية المشاريع تقع في مدينة بيت لحم حيث بلغت نسبتهم 37.3% يليها مدينة بيت ساحور حيث شكلت نسبة هؤلاء 13.3% ثم مدينة بيت جالا حيث بلغت نسبتهم 10.7%، في حين أن أقل النسب كانت لمناطق حوسان، الولجة، هندازة، أم سلمونة ودار صلاح التي شكلت نسبة 1.3% لكل منطقة.

سادساً: تسجيل المشروع في الجهات الرسمية

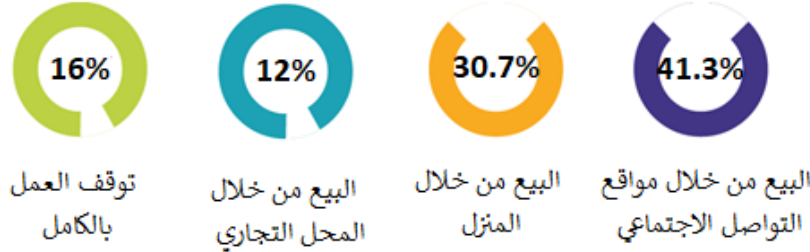
أظهرت نتائج تحليل الدراسة أن غالبية أفراد العينة أفادت بأن المشاريع غير مسجلة في أي جهة رسمية حيث بلغت نسبة هؤلاء 66.7%، في حين بلغت نسبة المشاريع المسجلة في وزارة الاقتصاد الوطني وغرفة تجارة وصناعة محافظة بيت لحم 18.7%، أما المشاريع المسجلة في وزارة الاقتصاد الوطني فقط بلغت نسبتها 10.6% وأخير بلغت نسبة المشاريع المسجلة لدى جهات أخرى 4%.



سابعاً: طريقة بيع المنتجات

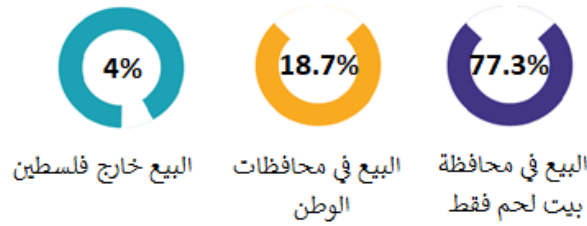
أظهرت النتائج أن العدوان على قطاع غزة أدى إلى ارتفاع كبير في الاعتماد على البيع من خلال مواقع التواصل الاجتماعي بنسبة بلغت 41.3% حيث لجأت العديد من صاحبات الأعمال إلى استخدام هذه المنصات كوسيلة

أساسية للتواصل مع العملاء وتسويق منتجاتهم وخدماتهم، نظراً للقيود المفروضة على الحركة يليها بالنتائج البيع من خلال المنزل حيث شكلت نسبته 30.7% ثم البيع من خلال المحل التجاري الذي شكلت نسبته 12%، في حين أشار ما نسبته 16% من صاحبات الأعمال بتوقف العمل بالكامل.



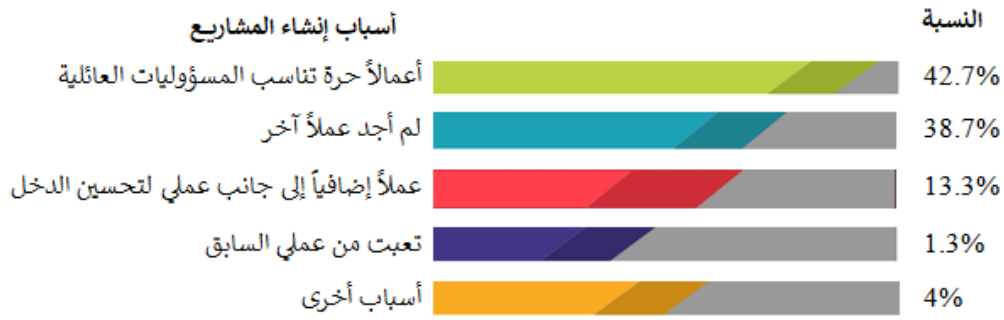
ثامناً: مكان تصريف أو بيع المنتجات

يتضح لنا أن 77.3% من أفراد العينة يبيعون المنتجات في محافظة بيت لحم فقط، وأن 18.7% يبيعون المنتجات في محافظات الوطن، في حين أن 4% يقومون بتصريف المنتجات خارج فلسطين.



تاسعاً: أسباب إنشاء المشاريع

يتبين لنا أن أهم الأسباب التي جاءت في المقدمة وراء إنشاء هذه المشاريع أنها أعمالاً حرة تناسب المسؤوليات العائلية أكثر من غيرها لدى 42.7% من أفراد العينة، في حين أن 38.7% من صاحبات المشاريع لم يجدن عملاً آخر، وأن 13.3% منهن قد أشرن إلى أنه عملاً إضافياً إلى جانب أعمالهن لتحسين الدخل، كما يظهر لنا أن 1.3% من أفراد العينة قد تعبن من أعمالهن السابقة، في حين شكلت نسبة النساء اللواتي أشرن إلى أسباب أخرى غير التي ذُكرت 4%.



عاشراً: عدد العاملين والعمالات في المشروع بما فيهم صاحبة المشروع قبل الأزمة وخلالها

أظهرت نتائج تحليل الدراسة أن 88% من الذين شملتهم عملية البحث قد تراوح عدد العاملين والعمالات لديهم قبل الأزمة ما بين (1-4)، وأن 6.7% منهم قد تراوح عدد العاملين والعمالات لديهم ما بين (5-9)، في حين أفاد ما نسبته 1.3% أن لديهم ما بين (10-14) عامل وعاملة، وقد بلغت نسبة الذين لديهم (15-19) عامل وعاملة 2.7%، وأخيراً بلغت نسبة الذين لديهم 20 عامل وعاملة فأكثر 1.3%.

ومع تراجع الوضع الاقتصادي وانخفاض معدل القوة الشرائية يتبين لنا أن ما نسبته 34.7% قد قاموا بتسريح جميع العاملين والعمالات، وأن 53.3% قد قاموا بتقليص عدد العمال بحيث أصبح عددهم ما بين (1-3)، في حين أن 9.3% أصبح عدد العمال لديهم (4-6)، وأخيراً بلغت نسبة الذين لديهم 10 عمال فأكثر 2.7%.

الجزء الثالث: تأثير العدوان على المشروع

أولاً: تأثير العدوان على انخفاض معدل المبيعات لدى صاحبات المشاريع

أظهرت نتائج تحليل الدراسة أن جميع أفراد العينة أشاروا إلى أن العدوان على قطاع غزة قد أثر على انخفاض معدل المبيعات لديهم.

1. حيث يتضح أن 4% من العينة انخفضت مبيعاتها بنسبة اقل من 30% مقارنة بالفترة السابقة.
2. وأن 12% من العينة انخفضت مبيعاتها بنسبة اقل من 30% و 49%.
3. وأن 41.3% من العينة انخفضت مبيعاتها بنسبة ما بين 50% و 79% .
4. بالإضافة إلى ذلك، تراجع مبيعات 32% من العينة بنسبة بين 80% و 99% .
5. وأخيراً، 10.7% من العينة انخفضت مبيعاتها 100% .



ثانياً: التحديات التي يواجهها المشروع خلال الأزمة

النسبة %	العدد	درجة	البند
52	39	مرتفع جداً	تراجع المبيعات
25.3	19	مرتفع	
17.3	13	متوسط	
5.3	4	منخفض	
0	0	لا يوجد	
%100	75	المجموع	
48	36	مرتفع جداً	عدم توافر السيولة النقدية
30.7	23	مرتفع	
16	12	متوسط	
5.3	4	منخفض	
0	0	لا يوجد	
%100	75	المجموع	
33.3	25	مرتفع جداً	عدم القدرة على توفير المواد الخام
32	24	مرتفع	
25.3	19	متوسط	
8	6	منخفض	
1.3	1	لا يوجد	
%100	75	المجموع	
30.7	23	مرتفع جداً	عدم القدرة على دفع رواتب العاملين /العاملات
13.3	10	مرتفع	
33.3	25	متوسط	
16	12	منخفض	
6.7	5	لا يوجد	
%100	75	المجموع	
28	21	مرتفع جداً	زيادة تكاليف التوصيل

25.3	19	مرتفع	
32	24	متوسط	
10.7	8	منخفض	
4	3	لا يوجد	
%100	75		المجموع
25.3	19	مرتفع جداً	المنتج الذي أقدمه لا يلبي احتياج السوق المحلي
25.3	19	مرتفع	
24	18	متوسط	
24	18	منخفض	
1.3	1	لا يوجد	
%100	75		المجموع
21.3	16	مرتفع جداً	عدم القدرة على تسويق المنتجات من خلال التسويق الالكتروني
34.7	26	مرتفع	
28	21	متوسط	
14.7	11	منخفض	
1.3	1	لا يوجد	
%100	75		المجموع
14.7	11	مرتفع جداً	وجود منتجات منافسة في السوق بأسعار أفضل
22.7	17	مرتفع	
41.3	31	متوسط	
18.7	14	منخفض	
2.7	2	لا يوجد	
%100	75		المجموع
14.7	11	مرتفع جداً	عدم القدرة على الوصول الى المشروع
9.3	7	مرتفع	
21.3	16	متوسط	
41.3	31	منخفض	
13.3	10	لا يوجد	
%100	75		المجموع

بالنظر إلى الجدول أعلاه وفيما يتعلق بالتحديات التي تواجه المشاريع خلال فترة العدوان على قطاع غزة فإننا نجد أنها مرتبة ترتيباً تنازلياً، حيث يتبين لنا أن أعلى التحديات التي جاءت في المقدمة هي تراجع المبيعات وقد حظيت على درجة مرتفع جداً وبنسبة 52%، يليها عدم توافر السيولة النقدية التي جاءت في المرتبة الثانية وشكلت نسبتها 48%، ثم عدم القدرة على توفير المواد الخام التي بلغت نسبتها 33.3% وجاءت في المرتبة الثالثة.

وفيما يتعلق بعدم القدرة على دفع رواتب العاملين/العاملات فقد بلغت نسبتها 30.7% وجاءت في المرتبة الرابعة، وقد بلغت نسبة زيادة تكاليف التوصيل التي جاءت أيضاً ضمن التحديات التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة

28%، ومن التحديات الأخرى حسب ما أشارت إليه صاحبات المشاريع أن المنتج الذي تقدمه النساء لا يلبي احتياج السوق المحلي حيث شكلت نسبته 25.3% وقد احتل المرتبة السادسة، أما عن عدم القدرة على تسويق المنتجات من خلال التسويق الإلكتروني الذي احتل المرتبة السابعة فقد بلغت نسبته 21.3%، وأخيراً أفاد ما نسبته 14.7% من أفراد العينة إلى أن المنتجات المنافسة التي تباع في الأسواق بأسعار أفضل وعدم القدرة على الوصول إلى المشاريع شكلت تحدياً آخرًا بالنسبة لصاحبات المشاريع.

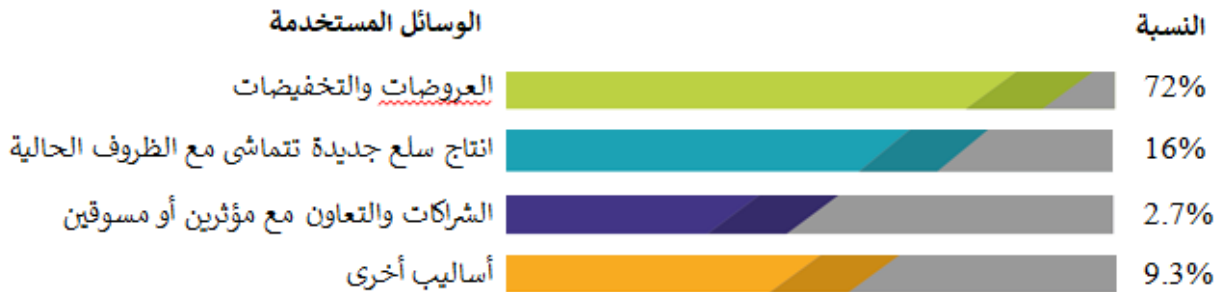
ومن التحديات الأخرى التي تواجه قطاع المشاريع النسوية:

1. ارتفاع أسعار المواد الخام بسبب قلة توفرها وزيادة تكاليف الشحن والتوريد.
2. الظروف الاقتصادية الصعبة والإغلاقات بين المدن والمحافظات.
3. انخفاض معدل القوة الشرائية.
4. قلة تنفيذ المهرجانات والأسواق المحلية والبازارات التي يتم فيها بيع المنتجات.

الجزء الرابع: مبادرات خاصة بالمشروع

أولاً: الوسائل المستخدمة للتغلب على الظروف الحالية في الأزمة

أظهرت نتائج تحليل الدراسة أن 72% من أفراد العينة قد استخدموا العروض والتخفيضات للتغلب على الظروف الصعبة التي تواجهها المشاريع في ظل استمرار العدوان على قطاع غزة، في حين أشارت ما نسبته 16% من النساء إلى أنهن أنتجن سلع جديدة تتماشى مع الظروف الحالية، وأن 2.7% لجأن إلى الشركات والتعاون مع مؤثرين أو مسوقين، وأخيراً بلغت نسبة اللواتي استخدمن أساليب أخرى للتغلب على الظروف الحالية 9.3%.



ثانياً: رغبة أفراد العينة في تطوير المشاريع

يتضح لنا من خلال نتائج تحليل الدراسة أن 46.7% من صاحبات المشاريع يرغبن في تطوير مشاريعهن الحالية، في حين أن 53.3% لا يرغبن في التطوير في ظل الظروف الاقتصادية الحالية.

وفيما يتعلق بمجال تطوير المشاريع للنساء اللواتي يرغبن بذلك، فقد أظهرت النتائج أن إدخال منتج جديد قد حظي بأعلى نسبة حسب ما أشارت إليه 36% من أفراد العينة، يليها تحسين وسائل الدعاية والإعلان حيث شكل ما نسبته 33.3% ثم توسيع حجم السوق المستهدف الذي حظي بنسبة 30.7%، وفيما يتعلق بتحسين نوعية المنتج، زيادة رأس المال فقد حظي كل منهما بنسبة 26.7% وأخيراً فإن تغيير نشاط المشروع قد حظي بأقل نسبة بلغت 22.7%.

ومن التوصيات المتعلقة بغرفة تجارة وصناعة محافظة بيت لحم كما أوصت بها صاحبات المشاريع

1. دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
2. إقامة أسواق ومعارض محلية لترويج منتجات النساء.
3. توجيه وإرشاد صاحبات المشاريع في تغيير الأنشطة الاقتصادية بما يتماشى مع الوضع الحالي.
4. تقديم التدريبات التي تلبى احتياجات صاحبات المشاريع.
5. تقديم الدعم المالي للنساء لشراء المواد الخام ومستلزمات المشاريع.

التوصيات

أظهرت النتائج مجموعة من التوصيات أهمها:

• توصيات إدارية:

1. توجيه وحث جهود مؤسسات المجتمع المدني والأطراف ذات العلاقة بالعمل على تشجيع وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني.
2. تسهيل الإجراءات التي تتعلق بإقامة المشاريع النسوية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.
3. تسهيل الإجراءات التي تتعلق بمشاركة صاحبات المشاريع في المعارض والأسواق الدولية.
4. حث وتوجيه جهود المؤسسات ذات العلاقة بأهمية توفير قاعدة بيانات واحصائيات حديثة بعدد المشاريع النسوية على اختلاف أحجامها.
5. تشكيل لجان استشارية على مستوى محافظة بيت لحم تضم الخبراء والمتخصصين في مجال إنشاء وتأسيس المشاريع بهدف تقديم المشورة والدعم لأصحاب المشاريع مثل اعداد دراسات الجدوى، خطط العمل وغيرها.
6. استقطاب صاحبات المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للانتساب لعضوية الهيئة العامة في غرفة تجارة وصناعة محافظة بيت لحم.

• توصيات مالية:

1. توفير التسهيلات والإجراءات اللازمة للحصول على التمويل والقروض الميسرة لصاحبات المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

• توصيات تسويقية:

1. تسهيل الإجراءات التي تتعلق بمشاركة صاحبات المشاريع في المعارض والأسواق الدولية.
2. تنظيم المعارض والأسواق المتخصصة لترويج وتسويق منتجات هذا القطاع داخل فلسطين وخارجها.
3. إعداد كتيب يتضمن عرض منتجات صاحبات المشاريع المنتسبات لعضوية الهيئة العامة والمستفيدات من الخدمات التي تقدمها الغرفة في هذا المجال كنوع من الترويج من قبل الغرفة التجارية الصناعية ويمكن الترويج ايضا على صفحة الفيسبوك الخاصة بالغرفة التجارية.

• توصيات تدريبية:

1. توفير التدريبات المناسبة لتطوير مهارات العاملين والعاملات في هذا المجال مثل محاسبة التكاليف والتسويق الالكتروني، الرقابة على الجودة، معايير المواصفات المحلية والدولية.

• توصيات أخرى:

1. حث وتوجيه جهود المؤسسات ذات العلاقة بأهمية توفير وإعداد دراسات وأبحاث تتعلق باحتياجات الأسواق ومواصفات المنتجات وتفضيلات المستهلكين.

2. إجراء الدراسات التي تتعلق بقطاع المشاريع النسوية في محافظة بيت لحم من قِبل الأطراف ذات العلاقة.